الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

الإنفاق الحكومي كأداة للقضاء على البطالة

في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: — ***تحت إشراف الأستاذة:***

- بيوض هالة — سحاب نادية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذة محاضر –أ–	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
سحاب نادية	أستاذة محاضرة –ب–	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
أوضايفية حدة	أستاذة محاضرة –أ–	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

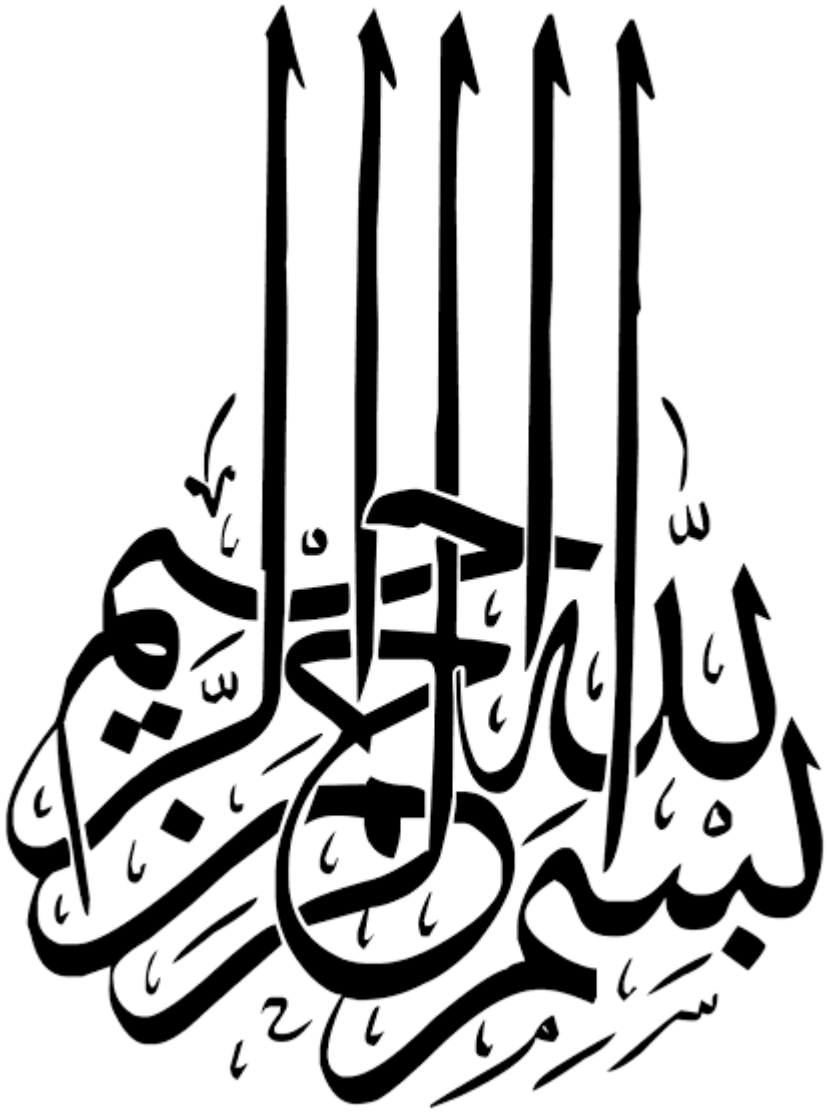
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

الى ملاكي في الحياة إلى معني الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود من كان دعائها سر نجاحي "أمي" الحبيبة حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

"والدي" العزيز حفظه الله ورعاه

إلى من أرى التفائل بعينيهم والسعادة في ضحكتهم "إخوتي"

إلى رفقات دربي "هاجر" و "بسمة"

إلى كل من شجعني، ودعا لي، وطيب خاطري

إلى صديقاتي وزملائي في الدراسة.

هالة

شكر وتقدير

إنّ الحمد والشكر أولا وقبل كل شيء لله وحده الذي يسر لنا أمورنا وأحاطنا برحاب العلم والمعرفة

أتقدم بشكري الخالص للأستاذة الفاضلة " سحاب نادية" التي تكرمت وأشرفت على هذا العمل وتفضلت علينا بنصائحها وتوجيهاتها والتي كانت نعم المشرفة جزاها الله خيرًا

شكرًا لجميع أساتذة مشواري الدراسي

إلى كل فرد قدم يد العون ففي إنجاز هذه الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وبإعتبار البطالة مؤشر أساسي في اقتصاد أي بلد اتبعت الجزائر مجموعة من البرامج والإصلاحات تهدف إلى خفض معدلات البطالة، ويبرز هذا الدور من خلال عرضنا لمجموعة من الإحصائيات والمعلومات التي لخصت تطور الإنفاق الحكومي وانخفاض مدلات البطالة في الجزائر.

وقد توصلنا إلى وجود اختلاف في تفسير ظاهرة البطالة والإنفاق الحكومي ومساهمة الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر وذلك بإتباع مجموعة من البرامج والإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الإنفاق الحكومي، الجزائر.

Sumamary:

Thie study aims at the rola of government hypocrisy in eliminating unemployment in Algeria during the period 2000-2019. and considering unemployment a key indicator in the aconomy of eny country Algerie hes follwed a set of programs and reforms eimed at reducing unemployment rates and this role is highlighted by our presentation of a set of statistics and information that are summarized the development of government spending end the decrease in unemployment rates.

We have come to the conclusion that there is a difference in the interpretation of unemployment and government spending and the contribution of government spending to alleviating unemployment in Algeria that is by following a set of programs andreforms.

Key word: Empoloyment government Algeria.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات والرموز	
مقدمة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الجوانب النظرية المفسرة لظاهرة البطالة والإنفاق الحكومي	26-5
تمهيد	5
المبحث الأول: مدخل نظري حول ظاهرة البطالة والإنفاق الحكومي	21-6
المطلب الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة	13-6
المطلب الثاني: الإطار النظري للإنفاق الحكومي	21-14
المبحث الثاني: علاقة البطالة بالإنفاق الحكومي	22-21
المطلب الأول: الإطار النظري لعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة	21
المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية	22-21
المبحث الثالث: الأدبيات السابقة للدراسة	25-23
المطلب الأول: الدراسات المحلية	24-23
المطلب الثاني: الدراسات العربية	25-24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر وأثرها على البطالة	
تمهيد	28
المبحث الأول: واقع البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر	44-29
المطلب الأول: واقع ومناخ البطالة في الجزائر (2000-2019)	38-29
المطلب الثاني: واقع تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر (2000-2019)	44-38

المبحث الثاني: البرامج والأجهزة الاقتصادية للقضاء على البطالة في الجزائر	44-54
المطلب الأول: تحليل أثر الاتفاق الحكومي على البطالة في الجزائر	44-47
المطلب الثاني: برامج الإنفاق الحكومي للقضاء على البطالة في الجزائر (2000-2019)	47-54
خلاصة الفصل الثاني	55
خاتمة	57-58
قائمة المراجع	60-62
الملاحق	64-65

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2008-2012)	36
02	نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل خلال الفترة (2005-2014)	38
03	مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	48
04	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2004)	49
05	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	50
06	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)	51
07	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	52

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01	التقسيم الاقتصادي للنفقات الحكومية	19
02	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2019	33
03	تقييم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد	41
04	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	43
05	تطور معدل البطالة ونمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	44
06	أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة	46

قائمة الملاحق

رقم الجدول	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	64
02	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	65

قائمة الاختصارات

رقم الجدول	معنى الرمز
T.O	معدل التشغيل
T.A	معدل النشاط
T.C	معدل البطالة
ANEM	الوكالة الوطنية للتشغيل
CPE	عقود ما قبل التشغيل
DAS	وكالة التنمية الاجتماعية
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير المصغر
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مقدمـــــة

توطئة:

تعتبر كل من البطالة والانفاق الحكومي إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، حيث تعددت النظريات حول هذا الموضوع سعيا وراء ذلك إلى زيادة العمالة مقابل معدل منخفض من البطالة، ووجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات سابقا وحاضرا فلا يكاد مجتمع يخلو من هذه الظاهرة.

وللإنفاق الحكومي أهمية كبيرة كونه يعد أحد أهم وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدولة للحد من مشكلة البطالة، والتي تعد من المعضلات الكبيرة والمعقدة التي تواجه كل الشعوب والمجتمعات المعاصرة، لما لها من آثار سلبية خطيرة وكبيرة على استقرار المجتمعات، فنظرا لخطورة هذه الظاهرة واختلاف أبعادها فقد لاقت اهتماما واسعا من الاقتصاديين والباحثين لمحاولة التحقيق منها والتقليص من أثارها الاقتصادية التي تؤدي إلى حدوث اختلال في الاقتصاد القومي وتراجع في النشاط الاقتصادي وانتشار الفقر والجريمة والأحداث الاجتماعية.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مازالت تعاني من مشكلة البطالة، حيث عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، أين اعتمدت الدولة على مجموعة كبيرة من البرامج حيث عرفت معدلات البطالة خلال تطبيق هذه البرامج انخفاض واضح مقارنة مع سنوات التسعينات لترتفع خلال سنة 2014 والسنوات التي بعدها مع بروز الأزمة النفطية.

أولا: الإشكالية

سعيا منا لوضع دراستنا في إطار علمي متكامل تمهيدا للوصول إلى الأهداف المسطرة، وإلى نتائج وتوصيات دقيقة تمت صياغة تساؤل رئيسي ومجموعة من التساؤلات الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها عبر مختلف فصول دراستنا ويمكن طرح الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة برامج الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبطالة والإنفاق الحكومي؟
- ما هي الإجراءات المتخذة في الجزائر للقضاء على البطالة؟
- كيف يساهم الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

– وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير معني البطالة والإنفاق الحكومي؛

– تمثلت إجراءات القضاء على البطالة في الجزائر في شكل برامج وإصلاحات اقتصادية متنوعة؛

– مساهمة الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات أهمها:

– لأهمية هذا الموضوع وارتباطه بالواقع المعاش؛

– محاولة إظهارها إذا كانت النفقات الحكومية تلعب دورا مهما في تخفيض معدلات البطالة او العكس؛

– ندرة البحث في مثل هذه المواضيع التي تربط بين الإنفاق الحكومي والبطالة.

كما ان هناك مبررات ذاتية أدت لاختيار هذا الموضوع وهي كالآتي:

– الميول الشخصي للبحث في مثل هذا الموضوع؛

– علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.

رابعا: أهداف البحث وأهميته

– إن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

– إبراز الجانب النظري للبطالة والإنفاق الحكومي وإسقاطهما على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطورهما خلال الفترة (2000–2019)؛

– محاولة معرفة ألياف مكافحة البطالة في الجزائر؛

– معرفة دور الإنفاق الحكومي وبرامجه في القضاء على البطالة وتكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى أحد أهم المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والسياسية وهي مشكلة البطالة والتي تمس شريحة كبيرة في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى معرفة دور الإنفاق الحكومي في القضاء على هذه المشكلة.

خامسا: حدود البحث

– لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر الدى عرف توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة وباستخدام أداة الإنفاق الحكومي وذلك لمعرفة دور الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة لأنه يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

– أما الإطار الزماني فقد حددنا فترة الدراسة ما بين سنة 2000 إلى 2019.

سادسا: منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وكان هذا عند التطرق للمفاهيم الأساسية والمعلومات المرتبطة بالبطالة والإنفاق الحكومي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تفسير برامج وآليات الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة.

كذلك تم الاعتماد في هذا الجانب على المنهج الإحصائي من اجل تحليل البيانات الموجودة في الجداول من اجل الاجابة على الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات.

سابعا: صعوبات البحث

صادفنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها:

– صعوبة جمع البيانات والإحصائيات وذلك لاختلافها من مصدر لآخر كما انها غير متاحة في بعض السنوات.

– قلة المراجع حول هذا الموضوع.

ثامنا: هيكل البحث

بغية الاجابة على الإشكالية وعلى الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين إثنين فصل نظري وفصل تطبيقي حيث خصص الفصل الأول لتحديد الإطار النظري لظاهرة البطالة والانفاق الحكومي والعلاقة النظرية بينهما والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث خصص الأول للتعريف بالإطار النظري لكل من البطالة والانفاق الحكومي اما البحث الثاني فقد خصص لتحديد العلاقة النظرية بين البطالة والإنفاق الحكومي بينما جاء المبحث الثالث لتقديم جملة الدراسات السابقة حول الموضوع.

أما فيمل يخص الفصل الثاني فقد خصص لتقديم برامج الانفاق الحكومي وأثارها على البطالة والذي قسم إلى مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه واقع كل البطالة والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) وتحليل تطورهما بينما المبحث الثاني قدمنا اهم البرامج والأجهزة الاقتصادية للقضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول

الجوانب النظرية المفسرة لظاهرة البطالة والإنفاق الحكومي

تمهيد:

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية تعاني منها معظم دول العالم فهي من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمام من طرف الاقتصادين والباحثين، حيث تعمقت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن تم التخفيض من معدلات البطالة، فهي من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية.

في حين تعد النفقات الحكومية المرأة العاكسة لدور الدولة في الاقتصاد إذ تعد الأداة التي تستخدمها الدولة في العمل على تنمية اقتصادياتها حيث أن الاستغلال الأمثل والكفء لها يعمل عن تأدية هذه النفقات لمهامها وبالتالي تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية.

وعليه سنحاول التطرق من خلال هذه الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والبطالة وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

يتناول المبحث الأول الإطار النظري للإنفاق الحكومي وظاهرة البطالة من خلال التطرق إلى تعريف كل منهما وكذا أنواع وتقسيماتهم.

أما المبحث الثاني فخصصناه للعلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والبطالة في نظرة بعض المدارس الاقتصادية.

وفي المبحث الثالث تناولنا فيه أهم الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة في السنوات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مدخل نظري حول ظاهرة البطالة والإنفاق الحكومي

تعد مشكلة البطالة أحد أهم معوقات التنمية فهي من أكبر المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات فحدتها تختلف من دولة إلى أخرى، ومن هنا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على أصحاب القرارات السياسية وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باعتباره موضوع يفرض نفسه بشكل دائم في الساحة الدولية عموما والعربية خصوصا، بينما يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على ما تحمله كل من البطالة والانفاق الحكومي من معاني وانواع.

المطلب الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة.

تعد البطالة من الظواهر الأكثر شيوعا في عصرنا الحالي وحتى نضعكم أمام الصورة الحقيقية لهذه الظاهرة علينا تقدم مفهوما لها، وفيمايلي سوف نتطرق لجملة من التعريفات الخاصة بمصطلح البطالة وطريقة قياسها كما سنتطرق إلى مختلف الأنواع الخاصة بها.

الفرع الأول: مفهوم البطالة.

البطالة ظاهرة اقتصادية يصعب تحديد مفهوما شاملا ودقيق لها فهناك عدة تعاريف للبطالة يمكن إنجاز البعض منها كمايلي:

– تعرف البطالة على انها "التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم القدرة ورغبت هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج"[1].

– كما تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها:[2] "الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والمؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين والرغبين فيه والباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور والسائدة، ولايجدونه خلال فترة زمنية معية"

_كما جاء في الإسلام مفهوم البطالة على أنه "العجز عن الكسب، وهذا العجز إما ان يكون ذاتيا كالصغر أو الأنوثة والشيخوخة المرض أو غير ذاتي كالاستغلال بتحصيل العلم، وكذا العامل القوي الذي لا يستطيع

[1]– زهرة بن يخلف وآخرون، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، 2010، ص 128.

[2] – رجب صبري عبد القادر وآخرون، **البطالة نظرة واقعية وحلول علمية**، جامعة القاهرة، كلية العلوم، 2009، ص 274.

تدبير أمور معيشة بالوسائل المشروعة المعتادة أو الغني الذي لا يملك مالا ولا يستطيع تشغيله بينما لا يعتبر التفرغ للعيادة من العجز"[1]

– كما تعرف البطالة على أنها "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذ توفر فيه الشرطين هما القدرة على العمل والبحث عنه"[2]

والعاطلون عن العمل هم مجموعة الأفراد الدين هم في سن العمل، والقادرون على العمل، ويرغبون به، ويبحثون عنه ويقبلون به عند الأجر السائد في السوق ولا يجدونه[3].

من التعارف السابقة نستنتج أن البطالة هي حالة من التوقف لجزء من القوة العاملة عن العمل مع توفر الرغبة والقدرة على ممارسة هذا العمل أو في الفرق بين كمية المعروضة وكمية العمل المأجورة.

الفرع الثاني: تقنيات قياس البطالة

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل وهي كما يلي[4]:

تقوم دول خاصة متقدمة بحسب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام نظرا كما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة.

يتم أحد عينة مماثلة من الفئة النشطة من السكان ويقد من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشيطة}} * 100$$

[1] – جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة الأسباب والآثار وتقسيم الساسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، جامعة الدول العربية 2013، ص 19.

[2] – محمد نداء الصوص، **الاقتصاد الكلي**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، 2007، ص 67.

[3] – أحمد سليمان خصاونة، **اقتصاديات العمل والبطالة، حالة الأردن (1973–2009)**، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، سنة 2015، ص 59.

[4] – سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، ص ص 4 –5.

تكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون إذا

الفئة النشطة= العاملون+ العاطلين

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل او جزئي وحتى عن كان يعمل ساعة او ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة اما العاطلون فهم الأفراد القادرين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص العمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

– الأفراد دون سن معين: وهم الأفراد دون سن العمل القانوني وهو 15–16 سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

– الأفراد فوق سن معين: هي سن التقاعد أو المعاش وهو 65 سنة فما فوق؛

– **الأفراد من فئات معينة:**

– هي الفئات الغير قادرة عن العمل الأسباب مختلفة مثل المرض والعجز، وطلبة المدارس؛

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم عن العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:[1]

– ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منه على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة بجمع المعلومات على النحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.

– عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية وهو عبارة عن قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك.

[1] – سليم عقون، المرجع نفسه، ص 7.

ثالثا: أنواع البطالة.

يوجد العديد من أنواع البطالة تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها فقد تظهر البطالة بأشكال متعددة والتي منها مايلي:

1- البطالة الاحتكاكية: يقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة التغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل أو طبيعة العمل نفسها، فمن التغيرات التي تحدث دائما وباستمرار في سوق العمل، انتقال العاملين من عمل إلى آخر بغية تحسين امورهم المعيشية أو إيجاد عمل أكثر تلاءم مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية.

كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمار والثلوج وانخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها في بعض الأقطار، ويلاحظ ذلك في قطاعات الإنشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة في هذه القطاعات في تلك الفترة.

وبالرغم من اعتبارها هذا النوع من البطالة بطالة مؤقتة، أي أن أسبابها وقتية وقابلة للزوال إلا أن ديناميكية القوة العاملة أي التغيرات المستمرة الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية لأن أسبابها كما ذكرنا مؤقتة وتؤول للزوال بشكل ذاتي، بل يمكن اعتبارها سمة مرغوب فيها لأنها قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية[1]

2- البطالة الموسمية: تتصف بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، وتزدهر هذه الأخيرة في بعض المواسم وتتأثر في مواسم أخرى، وتبعا لذلك تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة زيادة في الطلب عليها في موسم ويقل الطلب في موسم آخر، ويمكن معالجة هذا النوع من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة التي تعلم بعض المهن إضافة إلى وظيفتهم الأساسية ضمانا لحصولهم على فرص عمل أخرى بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون بها أساسا[2].

[1] – مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2015، ص 69.

[2] – محمد حسن الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط4، عمان، 2014، ص 193.

3- البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما بعزوفه عنه وتفضيله لوقت الفراغ، أو لأنه يبحث عن عمل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن[1].

4- البطالة الإجبارية: وتنشأ في فترات الركود والكساد التي يكون فيها الاقتصاد القومي عاجزا عن توفير فرص عمل لكافة من يرغب في العمل ويبحث عنه، وهذا النوع يمكن ان يتضمن البطالة الاحتكاكية، الموسمية، الدورية والهيكلية[2].

5- البطالة الدورية: تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاديين بين فترة وأخرى، ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم يتعاقب عليه فترات من الازدهار وأخرى من الركود والانكماش والكساد، ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا ويرتفع في فترات الكساد، عندما يرتفع الطلب الكلي في اقتصادها وبمعدل كبير، فإن ذلك يدفع الوحدات الإنتاجية لزيادة إنتاجها، ومن أجل ذلك لابد من تشغيل المزيد من اليد العاملة (زيادة الطلب على العمل) وهذا الاتجاه سوف يؤدي إلى زيادة الأجور وما يترتب عن ذلك من زيادة تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع المنتجات[3].

6- البطالة المقنعة: وتعني العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية وعندما يكون الأجر أعلى من قيمة الإنتاج، ومما ساهم في تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في الأجهزة الحكومية الأساليب غير الصحيحة في معالجة ظاهرة البطالة التي اعتمدت في امتصاص البطالة على زيادة التوظف في الأجهزة الحكومية والتي انعكست بشكل سيء على كافة أداء تلك الأجهزة[4].

7- البطالة الهيكلية: تحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب أو على الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الوطني ويكون من نتيجتها إنخفاض الطلب على بعض المهن الذي يؤدي إلى دخول أصحابها في هذا النوع من البطالة وازدياد الطلب على مهن اخري وينشا أيضا هدا النوع من البطالة نتيجة لتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي كتحول الاقتصاد من زراعي إلى صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل يمكنها من دخول السوق العلمية للقطاع

---

[1] – رمزي زكي، **الاقتصاد القياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 30.

[2] – دموش وسيلة، **أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2010، ص 13.

[3] – مقراني حميد، المرجع نفسه، ص 69.

[4] – صائب حسن مهدي، **البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد13، 2010، ص 91.

الجديد، كما يمكن لهذا النوع من البطالة أن يحدث نتيجة الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب أكثر تطورا، ذلك الانتقال لابد ان يرافقه ظهور هذا النوع من البطالة، كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافقها ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في السوق العلمية نتيجة تسريع أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية، وما شابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية، يتضح من ذلك أن هناك تشابه بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية ويجمعهما عامل مشترك هو انتقال العمال من عمل لآخر، إلا أنهما عمليا ونظريا يختلفان بالأسباب، فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل، بينما البطالة الاحتكاكية مرتبطة فالغالب بعوامل وتغيرات وقتية باستثناء ربما العوامل التي سبق ذكرها، كذلك تختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الاحتكاكية من حيث المنفذ، بحيث تكون الأول عادة أطول مدة لأنها تتطلب إعادة تكوين وتأهيل العمال أو تحتاج إلى إعادة انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى وبشكل عام فإن معالجة البطالة الهيكلية تكون أصعب وتحتاج لمدة أطول ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لهذا يصبح تدخل الدولة لمعالجتها أمرا طبيعيا وضروريا[1].

8- البطالة الفنية: وهي التي تنتج عن إحلال الآلة مكان العمل، تحدث في المشاريع الزراعية التي تستخدم الآلات الحديثة بدلا من الأيدي العاملة توفيرا للزمن ويطلق عليها كذلك البطالة التكنولوجية نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم البطالة[2].

الفرع الثالث: أسباب ظاهرة البطالة وآثارها.

تعتبر البطالة من الظواهر التي لها آثار غير مرغوب فيها في أي مجتمع، كما تختلف أسباب هذه الظاهرة من مجتمع إلى آخر بل أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى.

أولا: أسباب حدوث البطالة.

ترتبط مشكلة البطالة بالعديد من المشاكل أهمها[3]:

1- ضعف السياسات الاقتصادية التنموية: ويتجلى ضعف هذه السياسات التنموية في هذه الدول بدور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم، تدهور معدلات نمو الاستثمارات، انخفاض أسعار الصرف

[1] – محمود حسين الوادي، وأخرون، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] – لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي، ط1، الأردن، 2009، ص 167.

[3] – سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد الحادي عشر، باتنة، الجزار، 2012، ص 76.

تنامي العجز في الميزانية العامة وقد ساهمت هذه المؤشرات في تدهور مؤشرات التشغيل وبالتالي انتشار البطالة.

2- ظروف وآليات السوق: إن القواعد المسيرة للسوق، بالإضافة إلى العرض والطلب من شأنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على معدلات البطالة، فزيادة الطلب على منتجات شركة ما في السوق، يعني انها تحقق أرباحا يمكنها من تحسين وضعيتها وتوسيع نشاطاتها مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل جديدة أما في الحالة العكسية أي إذا كانت وضعية المؤسسة أو الشركة في سوق حرجة سبب انخفاض مبيعاتها أو ضعف الإقبال عليها فإن هذه الشركة ستلجأ إلى حلول تؤثر وبطريقة مباشرة على اليد العاملة، فهي تضحي بها مقابل تعويض الخسائر الناتجة عن انخفاض أرباحها.

3- النمو السكاني: تتميز البلدان النامية خلافا على الدول المتقدمة بنمو سكاني كبير، فإذ قلنا نمو سكاني فهذا يعني نمو قوة العمل بها، مما يستلزم خلق فرص عمل جديدة لمواجهة هذا النمو في الطلب على العمل ونظرا للظروف الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية فإن معدلات التنمية بها منخفضة ولا يمكن توفير فرص عمل جديدة لكل السكان الذي يتزايد من سنة إلى أخرى.

4- التكنولوجيا والآلات الحديثة: إذ يفضل أصحاب التركيز على التكنولوجيا والآلات الحديثة بدلا من استخدام القوة العاملة مثل: صناعات التغليف والتعبئة، وكذلك أعمال الطباعة والتشغيل، وأيضا موظفي البنوك الذين يفقدون أعمالهم نتيجة استخدام الآلات النقدية وقد أدى هذا إلى وجود فائض في العمال.

5- برامج الإصلاح الاقتصادي: الذي انبثق عن تطبيقها في التسعينات سياسات نقدية ومالية وتوجيهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول ونذكر منها:

- تقليص معدل الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض موازين طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات؛

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة؛

- تخلي الدول على الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي؛

- أدق تطبيق برامج الخصخصة إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام؛

6- الركود الاقتصادي: تنتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية، فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم ركود اقتصادي في البلدان النامية.

فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية فحينها يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة.

7- **سوء التخطيط التعليمي:** وما يرافقه من زيادة مخرجات النظام التعليمي وعدم توافق هذه المخرجات مع حاجات ومتطلبات سوق العمل مما ينجز عنه عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخرجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تزداد سنويا، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

ثانيا: أثار البطالة.

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الفرد والمجتمع على حد سواء أهمها مايلي:

1- عن البطالة تثير العديد من المشاكل التي يرتبط بها وينجم عنها ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاض، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور[1].

2- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبئ الإعالة سبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين من ضمنهم العاطلين على العمل وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي خفض الاستثمار[2].

3- تؤدي البطالة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فوفقا "لقانون أولن" هناك علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث أن ارتفاع البطالة بـ 1% يرافقه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بين 2-3% [3].

4- تؤدي البطالة إلى ظهور حالات من الاكتئاب وتدني اعتبار الذات ما ينعكس بشعور الفرد بالعجز والضجر وعدم الرضا والانعزال مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها[4].

---

[1] – فليح خلف خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 335.

[2] – سليم عقون، قياس **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] – سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017، ص 11.

[4] – خليلي احمد، هاشمي بريقل، **واقع البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر، ص 8.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاتفاق الحكومي.

بما أن الاتفاق الحكومي يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي لهذا فقد ازدادت أهمية الاتفاق الحكومي مع تطور دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبارها من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: تعريف الاتفاق الحكومي.

– يعرف الاتفاق الحكومي على أنه: "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداد لحاجة عامة"[1]

– ويمكن تعريفه على أنه: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بانفاقها خلال فترة زمنية معنية، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع إلى ما تضمنه هذه الدولة"[2]

– ويذهب أخرون إلى تعريف الاتفاق الحكومي بأنه "الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة"[3]

وكتعريف شامل للاتفاق الحكومي، يمكن القول أنه: مبلغ نقدي، يخرج من الدمة المالية لشخص معنوي عام يهدف تحقيق منفعة عامة.

[1] – عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والساسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 41.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ "**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001 ص: 437

[3] – حامي كريمة، **العلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة، الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة علي محمد أو لحاج، البويرة، 2018، ص03.

الفرع الثاني: أركان الانفاق الحكومي.

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج أركان الإنفاق الحكومي

1-النفقة العامة مبلغ من النقود[1]:

يجب أن تكون النفقة العامة مبلغا من النقود فمع شيوع الاقتصاد النقدي والتخلي عن نظام المقايضة وأصبحت الدولة تنفق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، ومن مزايا جعل الانفاق العام نقديا مايلي:

أ- أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد وللدولة، مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي.

ب- سهولة اجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الانفاق النقدي للدولة وصعوبة دلك في حالة الإنفاق العيني.

ج-الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة في تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة، وعليه فان الوسائل غير النقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عدها إنفاقا عاما مثل تقديم سكن مجاني للموظف أو إعفاءه من الضرائب.

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام[2]:

يقصد به ان الإنفاق الحكومي يصدر من قبل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحومية أي على المستوى المركزي او مستوى الولاية او مستوى المحليات ويشترط في هذا الإنفاق ان يكون إنفاق الشخص العام لإشباع حاجة عامة.

3- أن يكون الهدف من النفقة العامة تخفيف منفعة عامة[3]:

لا تعد نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعا عاما، ويمكن تبرير ذلك في تساوي الأفراد في تحمل الأعباء العامة وبالتالي فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه،

[1] – سعيد على العمدي، **الاقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص ص 56-57.

[2] – سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليل معاصر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص 464.

[3] – طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 59.

إذ أن السلطة السياسة هي التي تقرر ان هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه النفقات العامة لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها:

أ- اعتماد بنود النفقات الحكومية في الموازنة؛

ب- مساهمة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق الحكومي جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك؛

ج- القرابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام النفقات الحكومية للأغراض التي خصصت من أجلها؛

الفرع الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي.

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات الحكومية للدولة، وبشكل عام يتوافق بنيان النفقات الحكومية على ما تنقسم إليه من أنواع وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع فإن أسس التقسيم إدارية واقتصادية وسياسية ومالية ولهذا تم تقسيم الإنفاق الحكومي انطلاقا إلى عدة أوجه نذكر منها مايلي:

1- تقسيم النفقات الحكومية من حيث الأغراض المباشرة لها.

تقسم النفقات الحكومية من حيث الأغراض المباشرة لها إلى:

أ- النفقات الاقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، مشاريع البنية الأساسية[1].

ب- النفقات الاجتماعية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية للأفراد، وذلك على طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف الاجتماعية تستدعي المساعدة[2].

[1] - محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 120.

[2] - محمد الصغير بعلي، وأخرون، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع بدون طبعة، عنابة، الجزائر، 2003، ص ص 31 32.

ج- النفقات الإدارية: تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الامن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج مثل نفقات الأمن والدفاع والعدالة وغيرها[1].

د- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات الحكومية المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى[2].

هـ- النفقات العامة العسكرية: وتتضمن النفقات الحكومية المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب واجور نفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح مع أوقات السلم والحرب وشرائح الأسلحة وقطع الغيار اللازمة[3].

2- تقسيم النفقات الحكومية حسب دوريتها وانتظامها[4].

نميز وفقا لهذا التقسيم ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

أ- النفقات العامة العادية "الثابتة": هي التي تحدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري، فترد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية، كل عام وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة المباني العامة، والطرق والموصلات العامة ولا نعني بدورية النفقة وتكرارها كل عام في الميزانية بنفس المبلغ.

ب- النفقات غير العادية "المتغيرة": فهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب ونفقات محاربة الأوبئة، الطارئة كوباء الكوليرا ونفقات إغاثة منكوبين الكوارث الطبيعية.

3- تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقلها.

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية إلى نفقات حقيقية أو نفقات تحويلية.

أ- النفقات التحويلية: تتمثل هذه المجموعة في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، الاقتصاد المنزلي، القطاع الإنتاجي والقطاع العام الخارجي، وذلك بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي او عيني، وبناءا على ذلك فإنها لا تعتبر عنصرا

[1] - محمود حسن الوادي، نفس المرجع، ص 136.

[2] - محمود حسين الوادي وأخرون، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 136.

[3] - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[4] - على زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص 22.

من عناصر الدخل الوطني، بالرغم من انها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة ممثلي تلك الدخول[1].

وتنقسم النفقات التحويلية إلى مايلي:

– **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة بغرض زيادة حجم إنتاجها، وقد تأخذ عدة أشكال (تدعيم بعض أو الضريبة على رقم الأعمال أو رسوم الدمغة) ويفرق نطاق الإعانات الاجتماعية بحسب الهدف من منح الإعانة بين إعانات الاستغلال، وإعانات تحقيق التوازن الاقتصادي وإعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية.

– **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتشمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية صيغة الدخل: (إعانات للفئة البطالة، المتضررين من الكوارث، المرضى والعجزة ...)

– **النفقات التحويلية المالية:** وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام والإعانات والمساعدات الخارجية.

ب– النفقات الحقيقية: ونعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات الإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات، الأزمة الإدارة المرافق العمومية وأجهزة الدولة[2]

[1] – بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف الدراسة تقييمية الإنفاق العام في الجزائر**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 14.

[2] – بن نوار بومدين، "**النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 2008/1980**، مذكرة، ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص25,

الشكل (1): التقسيم الاقتصادي للنفقات الحكومية

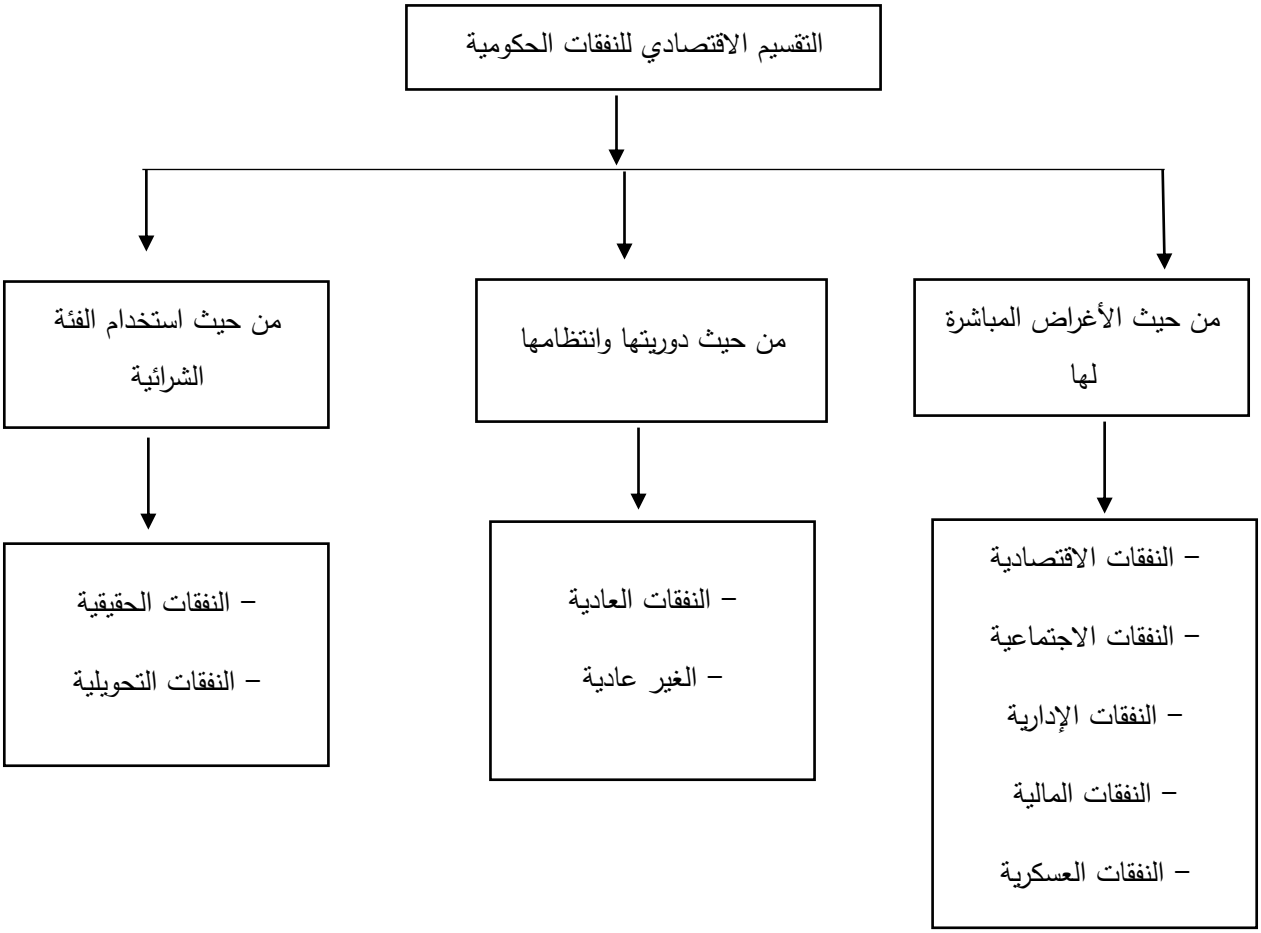

المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 470.

4- النفقات العامة من حيث نطاق سريانها

حسب هذا التقسيم فإن النفقات الحكومية تقسم حسب مدى استفادة أفراد المجتمع منها:[1]

أ- **النفقات القومية:** أو ما تعرف بالمركزية، وهي النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها نفقات ذات طابع قومي.

[1] – سوزي على ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العانة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحق، ص 45.

ب- النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولاية.

5- تقسيم النفقات الحكومية من حيث طبيعتها المادية.

تنقسم النفقات الحكومية من حيث طبيعتها المادية إلى:[1]

أ- النفقات العامة النهائية: هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية حاسمة دون أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة.

ب- النفقات العامة المؤقتة: نفقات تخرج من خزينة الدولة مع توقع استيرادها مرة أخرى فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدما إلى الدولة ويكون قد تم الإنفاق عليها سلفا.

ج- النفقات الاحتمالية أو الافتراضية: وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف، ومن تم تستطيع كل دولة أن نحددها مقدما وبصورة احتمالية، وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة انفاقها (الزلزال والحروب ...) الخ.

الفرع الرابع: قواعد الإنفاق الحكومي.

للإنفاق الحكومي قواعد يجب مراعاتها ويطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة، وهي لد أغلب الكتاب ثلاثة قواعد:

1- قاعدة المنفعة العامة (النفقة): تعني قاعدة المنفعة القصوى، ان يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، او تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن احد أركان الإنفاق الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة وإلا أصبح الإنفاق لا مبرر له[2].

[1] – المرجع نفسه، ص 49.

[2] – خاد شحادة، الخطيب، وأخرون، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 101.

2- قاعدة الاقتصاد والتدبير: والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة بالإضافة إلى ان هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولية، ويعطي للمكلفين يدفع الضريبة مبررا للتهرب منها[1].

3- قاعدة الترخيص: وتعني هذه القاعدة هو عدم حواز الصرف والارتباط بالصرف، إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونيا بالصرف[2].

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي والبطالة

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة سنبين فيمايلي الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة ونظرة كل من المدرسة الكلاسيكية، النقديون والنظرة الكينزية إلى هذه العلاقة.

المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة

نظريا يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزء من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني ان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة علاقة عكسية كلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة واحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها ساسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجح السبل والأدوات التي تعالج حالت الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية، كما ان مضاعفات السياسة المالية أكثر قوة من مضاعف السياسة النقدية وبالتالي فهي أكثر تأثيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج قومي وعمالة وغيرها[3].

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة وفيمايلي أهمها[4]:

---

[1] – محمد طاقة، وأحرون، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 35.

[2] – عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريح المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 54.

[3] – أحمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة**، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008) مداخلة.

[4] – مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم**، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون الإ حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظم واستغلال عوامل الإنتاج متتاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في ان يشتغل هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، وهو ان اقتصاد الكلاسيك بتوازن عند حالة الاستخدام التام دون تدخل الدولة (اليد الخفية) مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوق لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن الساسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: النقديون والعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم "هيلتون فريدمان" أن الساسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون ان الانخراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتسبب في عجز الموازنة وما ينجز على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

الفرع الثالث: رؤية كينز إلى العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.

يرى كينز أن البطالة لا تتناقص مع التوازن فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الهيكلية المتمثلة أساسا في الساسة المالية التوسعية من إحتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ بمضاعفة الساسة المالية (مضاعف الإنفاق، مضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص التشغيل وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة .

المبحث الثالث: الدراسات والادبيات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات تناولت موضوع الإنفاق الحكومي كأداة لقضاء على البطالة في الجزائر وفي مايلي اهمها:

المطلب الأول: الدراسات المحلية للموضع

– **دراسة سليم عقون (2010):** قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1985–2007) مذكرة ماجيستر في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية.

تحت إشكالية ما مدى تأثير معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟ هدفت هذه الدراسة إلى تبيان وتحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة وكذلك الوقوف على واقع وآفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى ان لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، وتم ملاحظة أنه بعد سنة 2000 والتي تزامنت مع تحسين مداخيل الدولة من الجباية البترولية ان المتغير المفسر خلال هذه الفترة هو الناتج المحلي الحقيق نظرا لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي.

– دراسة مقراني حميد (2015): أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988–2012) مذكرة ماجيستر في الاقتصاد الكمي تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر.

وقد هدفت إلى تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر ومعرفة أثر الانفاق الحكومي عليها وعلى معدل التضخم وتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق الحكومي في إبراز أهميتها.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر إضافة إلى عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الداني في حين تعتبر مشكلة المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبرها حيث يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي.

– دراسة طارق قدوري (2016) مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990–2014) مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل

تحت إشكالية هل ساهم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الدور الذي يلعبه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر، كما حاول تحديد أي أنواع النفقات أكثر دفعا للتنمية الاقتصادية وبالتالي إمكانية تحديد أولوية الانفاق العام لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة بالإضافة الى معرفة أولويات الانفاق في الجزائر وهل مكنت آليات ترشيدها من تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

حيث توصلت هذه الدراسة أنه لم تكن كل الزيادة في النفقات العامة خلال فترة الدراسة زيادة حقيقية بالإضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تبينت أن العلاقة بين الثغرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في النفقات العام علاقة قوية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية للموضوع

- **دراسة جميل أحمد محمود وآخرون (2013):** دراسة تحت عنوان البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج دراسة حالة المملكة العربية السعودية.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العناصر المسؤولة عن مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية ودراسة كل السياسات والآليات التي تنتهجها الحكومة السعودية للقضاء والتغلب على هذه المشكلة.

وقد توصلت هذه الدراسة على أنه تعديل السياسات والآليات والأنظمة المستعملة من طرف الحكومة لتقليص حدة البطالة في السعودية.

_ دراسة أحمد سليمان الخصاونة (2015): في كتابه إقتصاديات العمل والبطالة "دراسة حالة الأردن (19773-2009).

أين تهدف هده الدراسة إلى تحليل إقتصاديات العمل والبطالة وكيفية معالجتها للوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل أين قام بدراسة رأس المال البشري وسوق العمل الأردني لتحليل هيكل البطالة خلال فترة الدراسة وأسباب ارتفاع معدلات البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي أخر هده الدراسة تم التوصل إلى أنه من بين أهم أسباب ارتفاع البطالة في الأردن راجعة إلى عزوف الأردنين عن بعض المهن وتفضيلهم للعمل في الأعمال الإدارية والمكتبية دون غيرها إضافة إلى الإعتماد على العمالة الوافدة أين أصبحت تشكل قوة العمل في سوق العمل الأردني، كما إقترح صاحب هده الدراسة في أخر عمله أنه على المملكة الأردنية الهاشمية التخلي عن العمالة الوافدة وإحلال العمالة الأردنية

محلها وتحسين شروط وظروف العمل في القطاعات التي يعزف عنها الأردونيون حتى تتمكن الأردن في الأخير إلي تقليص معدلات البطالة.

❖ **القيمة المضافة:**

تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة وقد كانت بعض الدراسات تناولت البطالة كأحد متغيرات الدراسة والأخرى تناولت الانفاق الحكومي والمؤثرة على البطالة والتضخم وكيفية ترشيده.

وقد تم التوصل إلى أنه تعددت الدراسات والمناهج والأدوات المستخدمة وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع حديث من حيث فترة الدراسة 2000-2019 وهذا ما لم تعالجه الدراسات السابقة، أيضا اعتماد هذه الدراسات على تحليل متغيرات الدراسة بالاستعانة بمختلف الأرقام والنسب والإحصائيات من اجل تقريب الفكرة وفهم الموضوع فهما جيدا.

أما ما تم الاستفادة منه بخصوص الدراسات السابقة هو تدعيم دراستنا من خلال الوقوف على دور الإنفاق الحكومي في القضاء على البطالة في الجزائر، بالإضافة إلى الوقوف على أسباب البطالة والتعرف على الآليات الفعالة لتقليص معدلات البطالة.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول، وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي إلى تشخيص المشكلة بشكل سليم ومعرفة الأسباب الحقيقية لها.

كما تم التوصل في هذا الفصل إلى أن الإنفاق الحكومي وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العاملة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها في تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة.

إضافة إلى هذا تناولنا العلاقة النظرية بين كل من الإنفاق الحكومي والبطالة حيث يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلف مناصب شغل تمتص بها جزء من البطالة.

الفصل الثاني

برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر وأثرها على البطالة

تمهيد:

يعد موضوع البطالة من أهم الموضوعات التي أخذت شغل السياسيين والأكاديميين وأصحاب القرار، وهي تمثل في الوقت الحالي، احدى المشكلات الرئيسية في الجزائر، وأحد أكبر التحديات التي تواجهها في ظل تفاقم الظاهرة وارتفاعها منذ سنة 2014 بفعل تراجع الانفاق العام وانحصار النشاط الاقتصادي بالإضافة الى عوامل سياسية وبشرية أخرى، هذا بعد المجهودات والسياسات والإجراءات المبذولة منذ 2000، التي ساهمت في الوصول لمعدلات متدنية للبطالة لجأت خلالها الجزائر لانعاش اقتصادها من خلال تخصيص حجم هائل من الأموال عبر عدة مخططات وبرامج تنموية الا أن تبعية الجزائر للسوق النفطية العالمية انعكست في النهاية على أسعار النفط سلبيا، حيث ترتب عن هذه الأخيرة نتائج عكسية على الاقتصاد الجزائري وبالخصوص على نسبة الإنفاق العمومي الذي يعتبر من أهم الأدوات المستخدمة من طرف السلطات لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والتقليص من حجم البطالة.

المبحث الأول: واقع البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر.

لقد عرف تطور البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد كذلك تطورت النفقات الحكومية هي الأخرى بتطور الإصلاحات والسياسة المتبعة في الجزائر وذلك لعدة أسباب.

المطلب الأول: واقع ومناخ البطالة في الجزائر.

أصبحت ظاهرة البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، والاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن يعاني من مشكلة البطالة، شأنه من شأن البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري.

يتم في هذه النقطة التركيز على بعض المفاهيم والتعاريف الأكثر استعمالا الخاصة بالتشغيل والبطالة:[1]

1- السكان النشطون: يتكون السكان النشطون من مجموع السكان المشتغلون زائد مجموع السكان البطالون فهم جميع العاملين بمن فيهم الأشخاص الدين تجاوزا نسبا محددة وكانوا أثناء الفترة المرجعية يمارسون عمل مأجورًا أو يعملون لحسابهم الخاص أو بدون عمل (العاطلين).

2- السكان المشتغلون: إن المشتغل هو ذلك الشخص الذي يمارس عملا ويقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية وهي فترة الاستقصاء.

3- السكان البطالون: حسب الديوان الوطني للإحصاء "بدون عمل" يقصد به "بطال" وهو ذلك الشخص الذي يستوفي في أن واحد على الشروط التالية:

- أن يكون في سن العمل أي بين 16-59 سنة.
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير ماجور أثناء فترة الإسناد.

وينقسم العاطلون عن العمل إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما الفئة STR1، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة الفئة STR2 أي: STR=STR1+STR2

[1]- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بعد تحديد التعاريف السابقة الذكر بحساب مجموعة من المعدلات ومن أهم هذه المعدلات نجد[1]:

- معدل التشغيل:

الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل، ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين المشتغلين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي:

$$T.O= \frac{\text{population occupuée}}{\text{population active}}$$

- **معدل النشاط:** حسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

أ- معدل النشاط الأول: ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليا والسكان الكليون المقيمون، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي:

$$T.A_1= \frac{\text{population occupuée+population en chomage}}{\text{population total}}$$

ب- معدل النشاط الثاني: ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليا والسكان البالغون سن العمل حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم.

$$T.A_2= \frac{\text{population occupuée+population en chomage}}{\text{population en age de travail}}$$

- **معدل البطالة:** معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى.

$$T.C= \frac{\text{population en chomage}}{\text{population active}}$$

[1]- سليم عقون، نفس المرجع، ص 71.

الفرع الثاني: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر.

إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية والسياسية والتعلمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون التنظيمية وأن كل منها يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما، وبالتالي يمكن تقسيمها إلى أسباب خارجية عن إرادة الدولة وأسباب نابغة من اتجاهات الدولة وهي كالتالي:[1]

1- الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

وهي التي اضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومن بينها عدم توفير فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم الأسباب ما يلي:

أ- انخفاض أسعار المحروقات:

بما ان الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على الإنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96%، إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقليدية بسبب تدهور الربح البترولي وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.

ب- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

حيث شهدت الدول المتقدمة من خلال فترة الثمانينات انخفاضا في نمو الناتج المحلي من 94% سنة 1980 إلى 3.3% في سنة 1986، ترتب عنه إتباع سياسة انكماشية مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل ومن تم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاع التصدير.

ج- القضية السكانية:

إن الزيادة السكانية الكبيرة في عدد السكان مع ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وبالتالي انتشار البطالة بصورها المختلفة، ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985 تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة 3% مند نهاية الثمانينات وتبعا للأثر المزدوج للتنمية والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطئ محسوس لوتيرة نمو السكان، حيث بلغت نسبة النمو الديموغرافي 1.52% سنة 1998 وقدرت بـ 1.43 سنة 2000، وأن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدى

[1]- سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2019، ص ص 53-54.

إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 30499522 شخصا في سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998، لتصل حسب آخر إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء في سبتمبر 2015 إلى 11932000 نسمة بعد التراجع المسجل خلال شهر سبتمبر 2014، حيث بلغت هذه النسبة 4.2% وهو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479 ألف شخص وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة البطالة سببا من أسباب تفاقم البطالة.

د- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي (الدولار) في بداية الثمانينات أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية مما انعكس على حجم المبادلات التجارية وانكماش في أطراف التبادل التجاري أثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية.

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في التقليص من حدة البطالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات في مايلي:[1]

أ- التوقف عن تعيين الخريجين:

إن سياسة التعين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدول بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الاجراء الدائمون في مجال الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% سنة 1982 بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات والموافق للخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تميز تطور الشغل سلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 أو الإجراءات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخرجين وتغيرت شكل من مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في السبعينات.

[1]- سعدية زايدي، المرجع نفسه، ص 54.

الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد ويمكن من خلال الشكل التالي أن تنخفض أهم التطورات التي مرت بها معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 والشكل التالي يظهر ذلك.

الشكل رقم02 تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

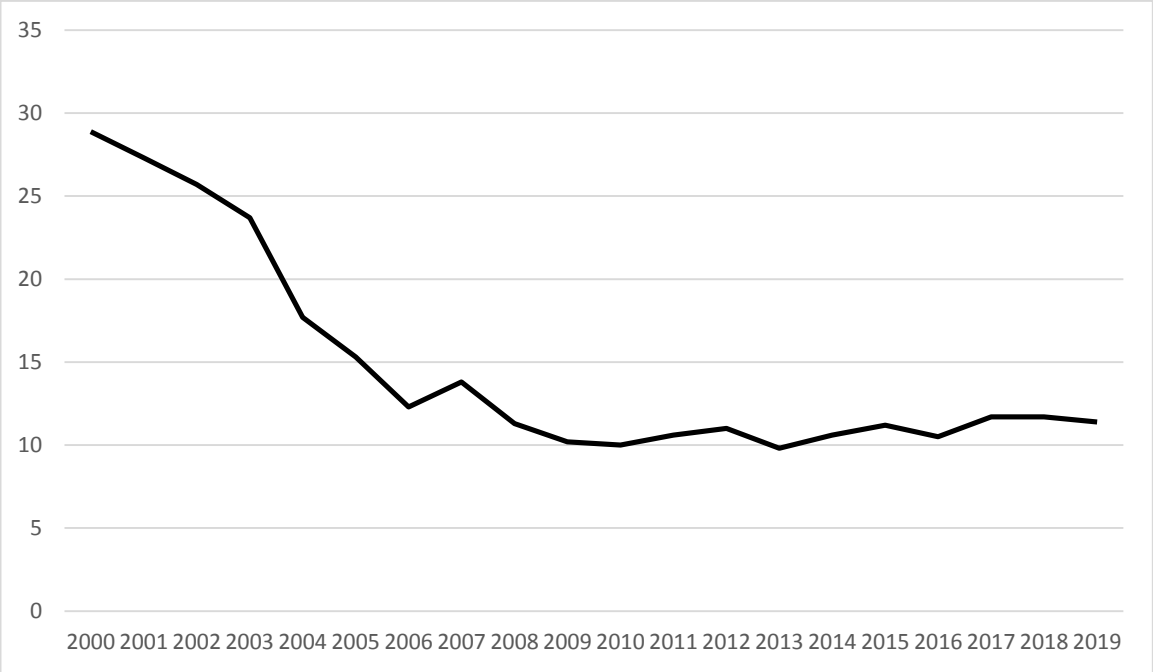

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق رقم 01.

من طرف الدولة في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والارتفاع القياسي لأسعار البترول. من خلال المنحنى الذي يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة مرت بمرحلتين:

الفترة من 2000-2013 شهدت بدايات انخفاض في معدلات البطالة حيث كانت سنة 2000 مرتفعة بنسبة 28.89% ثم بدأت بالانخفاض خلال السنوات التي تليها لتصل إلى نسبة 9.8 سنة 2013 وذلك راجع إلى الاستقرار الساسي والأمني، إضافة إلى السياسات المنتهجة

بينما عرفت الفترة من 2013-2019 عرفت ارتفاعا محسوسا في معدلات البطالة حيث وصل سنة 2019 إلى 11.4% وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول مجددا وتأثيرها على السياسة الاقتصادية للدولة وهذا باعتبار الجزائر دولة تعتمد على البترول بشكل كبير في تدعيم استثماراتها.

الفرع الرابع: الاجراءات المتخذة للتخفيف من البطالة في الجزائر.

لقد باتت مكافحة البطالة تشكل الانشغال الأول لدى الحكومة الجزائرية، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بإنشاء مجموعة من الأجهزة بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال، ومن أهم آليات التشغيل ما يلي:

1- **الأجهزة المخصصة لدعم العمل الأجور**: نذكر أهمها ما يلي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77-06 المؤرخ في 19 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 18فيفري سنة 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل، تعتبر هذه الوكالة من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر وقد جاء القانون رقم 90-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمل ومراقبة التشغيل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمل وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رفض للبلديات استثناء ان تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية وتعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل فبهذا فالوكالة تقوم وتلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطالبين له[1].

- **برامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):**

أنشئ هذا البرنامج في جويلية 1998 يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بالعروض وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل[2].

وتحتوي هذه البرامج على ثلاثة أنواع هي:[3]

- عقود إدماج حاملي الشهادات العليا والتقنيين السامين وخريجي المعاهد الوطنية (CID).
- عقود إدماج الحاصلين على تكوين مهني وخريجي التعليم الثانوي (CIP).
- عقود إدماج عديمي المستوى والتكوين CIF.

---

[1]- حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 120.

[2]- ناصر مراد، **آليات التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أيام 25-26 جوان 2008.

[3]- عقون سليم، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- **وكالة التنمية الاجتماعية (DAS):** أنشأت عام 1996 من أجل الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة والهشة من خلال تقديم فروض مصغرة لمحاربة البطالة والفقر والتهميش عن طريق تمويل بعض الأنشطة والمهن لتشجيع العمل الحر وتطوير الصغيرة والاعمال المنزلية والصناعات التقليدية من خلال توفير العناد والمواد الأولية اللازمة[1].

2- الأجهزة المخصصة لدعم العمل عن طريق إنشاء مؤسسة خاصة: وتتمثل في مايلي:

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:** أنشئ في 6 جويلية 1994، حيث كانت في البداية يهدف إلى حماية وتعويض العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة للتسريحات الجماعية التي عرفها القطاع الاقتصادي أنداك، تم سنة 1998 هدف الصندوق إلى إعادة إدماج البطالين ومساعدة المؤسسات التي تعاني صعوبات في ذلك، بعدها في سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يهدف إلى دعم إنشاء مؤسسات من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة وبالنسبة للتعويض عن البطالة استفاد منه حوالي 198186 بطالا سنة 2005[2].

ومن شروط الاستفادة من التأمين على البطالة ما يلي:[3]

- أن يتراوح عمر البطال 35-50 سنة.
- التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة مقر سكناه.
- عدم ممارسة أي عمل مأجور أو نشاط مهني.
- القدرة على تقديم مساهمة مالية شخصية لاستكمال المشروع.

الجدول رقم (1): عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2008-2012).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المناصب	5781	9574	15804	35953	59125

المصدر: فميجة رابح، ساسة التشغيل في الجزائر في إطار برامج التنمية، مذكرة ماجيستر علوم سياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 145.

إن النتائج المسجلة فيما يخص الأنشطة المصغرة من خلال هذا الجهاز عرفت تطورا سيما في سنة 2010، ليتضاعف عدد مناصب الشغل مع بداية 2011 إلا أن نسبة 2012 عرفت ارتفاعا قياسيا يبلغ 59125 منصب عمل.

[1]- مزيان أمينة، **دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جوان 2018، ص 65.

[2]- المرجع نفسه، ص 65.

[3]- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، **WWW. CNAC.DZ** تمت المشاهدة في 10 جوان 2021، على الساعة 15:02.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، كنت بدايتها مند 1999 مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة في:

- تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع

والقروض المصغرة عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

وإذا كانت تجربة القرض المصغر في الجزائر بدأت عام 1999 إلا انها لم تعط النتائج الموجودة، وما يميز الصيغة الجديدة هو إنشاء وكالة خاصة تسير البرنامج وهذا ما سيسمح لا محالة من بلوغ أهداف وتحقيق نتائج أحسن في المستقبل، لأنه كما ذكرنا فإن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة[1].

[1] - سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 198-199.

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل خلال الفترة (2005-2014).

البيان / السنوات	عدد القوة العاملة المشتغلة	عدد الوظائف المنشأة	عدد المساهمة في التشغيل
2005	8044220	4994	0.06
2006	8868804	38325	0.43
2007	8594243	64171	0.75
2008	9146000	127320	1.39
2009	9472000	218421	2.30
2010	97135000	295587	3.03
2011	-	400000	-
2012	-	600000	-
2013	-	850000	-
2014	-	180000	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل خلال الفترة (2005-2014) نلاحظ أن عدد الوظائف المنشاة من طرف الوكالة سنة 2005 هو 4994 منصب شغل ليصل سنة 2006 إلى 38325 ويبقى في الارتفاع حتى نسبة 2013 التي يصل فيها إلى 850000 منصب شغل لينخفض سنة 2014 ويصبح 180000 منصب شغل.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): هي هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير القطاع، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري وتسعى هذه الوكالة إلى ترقية وتشغيل الشباب.

فهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة، ويملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك الاستعداد

للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع كما ان أعمارهم تتراوح ما بين 19 إلى 35سنة، وتضم شبكتها 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن أما بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز فهي تتمثل فيما يلي:

– تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة.

– تميكن المستمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم وهذا عن طريق تفعيل وظيفة للإعلام والاتصال.

– إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

– ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة لإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

– تسير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، سيما الاعانات وتخفيض نسبة الفائدة.

– إخطار المستثمرين الشباب المؤهلين للاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي انجزها المستثمرون الشباب.

لقد ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوكيات الاجتماعية نحو ميدان النشاط الذي اقتحمه النساء حتى الآن، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة 17% في سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998–2000.

في إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة، من خلالها توفير 18980 منصب شغل، إلا أن نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروع التي صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري ان تساهم البنوك مع هذا الجهاز لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.

المطلب الثاني: واقع وتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر.

نتيجة الانفراج المالي الذي تحقق بفعل أسعار النفط بدأت الجزائر في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات الحكومية.

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة وتبويبها في الجزائر.

على غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفًا خاصًا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري ولما ذلك من أهمية بالغة فإن الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشك والطبعة والهدف.

أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.

تصنف النفقات العامة في الجزائر الي صنفين هما:

1- نفقات التسيير:

أ- **تعريفها:** يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات ... الخ وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية كجزء من النفقات الفعلية[1].

ب- تقسيم نفقات التسيير: حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربع أبواب هي:[2]

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة:** يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع على خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

- الدين الداخلي ديون عامة (فوائد سندات الخزينة).

- الدين الخارجي.

- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

[1]- العمرية العجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، الجزائر، 2016، ص 24.

[2]- المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

– نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

– **تخصصات السلطة العمومية:** تتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها. المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، ... الخ وهذه النفقات مشتركة الوزارات.

– **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

– المستخدمين– مرتبات العمل.

– المستخدمين – المنح والمعاشات.

– المستخدمين – النفقات الاجتماعية.

_ إعانات الصيانة.

– معدات تسيير المصالح.

– إعانات التسيير.

– نفقات مختلفة.

–**التدخلات العمومية:** وتتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم

– التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
– النشاط الدولي (مساهمة في الهيئات الدولية).
– النشاط الثقافي التربوي (منح دراسة).
– النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
– إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية).
– النشاط الاجتماعي.
– إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ... الخ).

2– نفقات التجهيز.

2–1– تعريفها: إن الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز تختلف عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية، وبواسطة هذه النفقات لا تتلف الثروة، إنما تحول فقط، ويمكن أن تساهم في الإعداد لإنجاز ثروة جديدة ولها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه

ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، كما يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي ... الخ) من اجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة في الوطن[1].

2-2- تقسيم نفقات التجهيز: تنقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والمواد.

2-2-1- العناوين: تنقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:[2]

- الاعانات المقدمة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأس مال.

2-2-2-القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة، الري الخدمات المنتجة، المنشأة الأساسية الاقتصادية والإدارية التربية، والتكوين المنشأة الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات[3].

2-2-3- الفصول والمواد: تنقسم القطاعات السابقة الذكر إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفوعة كلها بالاعتمادات المخصصة لها.

الشكل رقم3: تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية.

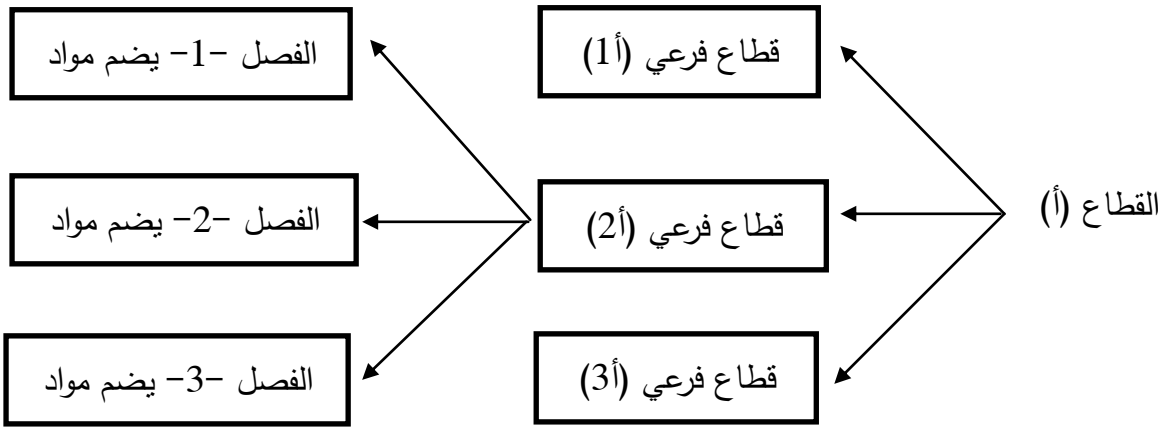

المصدر: محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[1]- منصور شريفة، **الساسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016، ص 206.

[2]- المادة (35) من القانون 17-84 المؤرخ في 0984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية.

[3]- لويزة العيفة، **العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر (1994-2010)**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 54.

ثانيا: تبويب النفقات العامة في الجزائر.

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دور الدولة تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الوظيفي والاقتصادي والمالي كما يلي:[1]

1- التبويب الإداري: تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.

- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

2- التبويب الوظيفي: حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة هي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن؛

- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم؛

- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة؛

- النفقات الغير قابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

3- التبويب الاقتصادي: يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات العامة على الاقتصاد الوطني، ككل وحسب هذا النوع تنقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات الجارية) ونفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)؛

- نفقات المصالح الإدارية، نفقات التحويل أو إعادة التوزيع؛

4- التبويب المالي: من الناحية المالية تنقسم إلى:

- النفقات النهائية: وتمثل الحق المشترك من تواريخ الأموال العامة حيث أنه عند ما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي مثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملي أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية.

- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث هذه النفقات تتعلق بالخزينة.

[1]- لويزة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

الشكل رقم 4: تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2019).

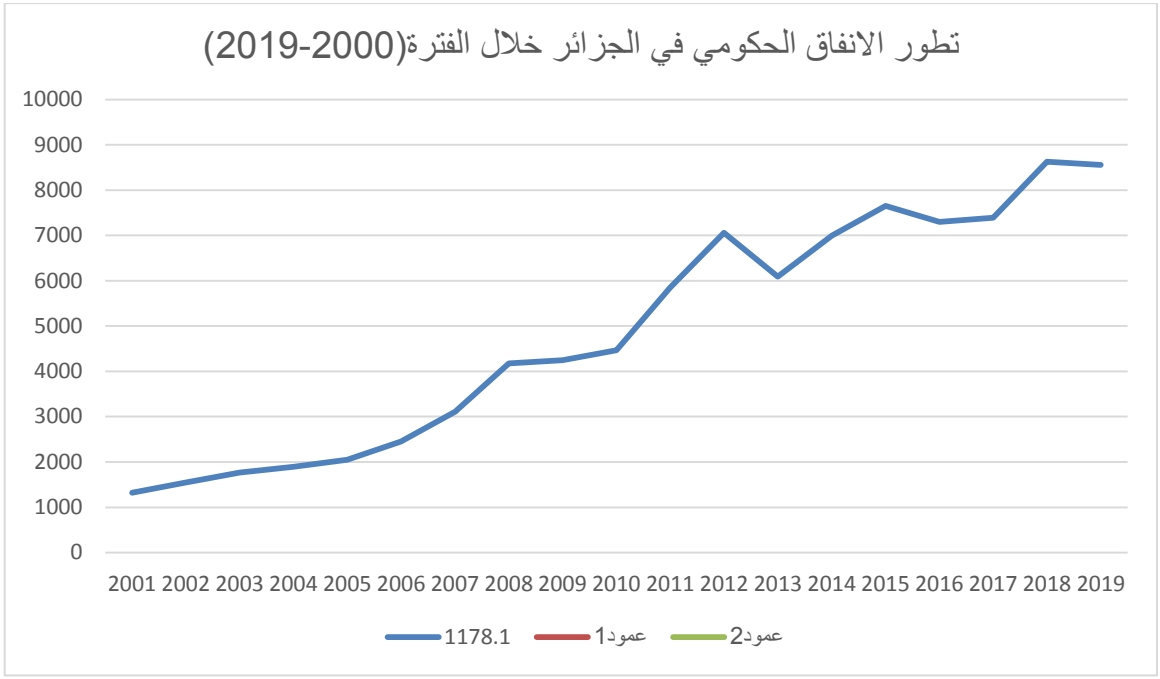

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم 02.

من خلال الشكل السابق يظهر جليا التوازن المستمر لحجم الانفاق الحكومي من سنة إلى أخرى على طول فترة الدراسة والمحددة (2000-2019) غير ان نسبة هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا أخرى تنخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، وهذا ما يؤكد إتباع الجزائر للسياسة الاتفاقية التوسعية المعتمدة في مصدرها على الأرباح التي تجنى من صادرات البترول.

كما تميزت هذه الفترة بتوجيه انفاقها إلى الاستثمارات في البنية التحتية (مشاريع الطريق السيار، الميترو، والترامواي) والتي امتصت مبالغ ضخمة من النفقات الحكومية حيث بلغت سنة 2000: 1178.1 مليار دينار جزائري لتصل سنة 2004 إلى 1891.8 مليار دينار جزائري وهذا راجع لتسطير الدولة برامج تنموية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة وليصل سنة 2005 إلى 2052 مليار دج وهذا عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 2004.كما عرفت التوازن التي تليها نمو في حجم الإنفاق الحكومي حيث بلغ سنة 2010: 4460.9 مليار دج وسنة 2011 كانت 5853.6 مليار دج ليصل سنة 2018 إلى 8628 مليار دج لتنخفض سنة 2019 إلى 8557 مليار دج.

المبحث الثاني: البرامج والأجهزة الاقتصادية للقضاء على البطالة:

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية، معتمدة في ذلك على عائدات المحروقات وذلك عبر برامج استثمارات عمومية مبرمجة إلى غاية 2019، سعت من خلالها إلى تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية كما سعت إلى تقليص معدلات البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل أثر الإنفاق الحكومي على البطالة.

شهدت الفترة (2000-2019) عدة تذبذبات وتغيرات في معدلي الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 05: معدل نمو الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

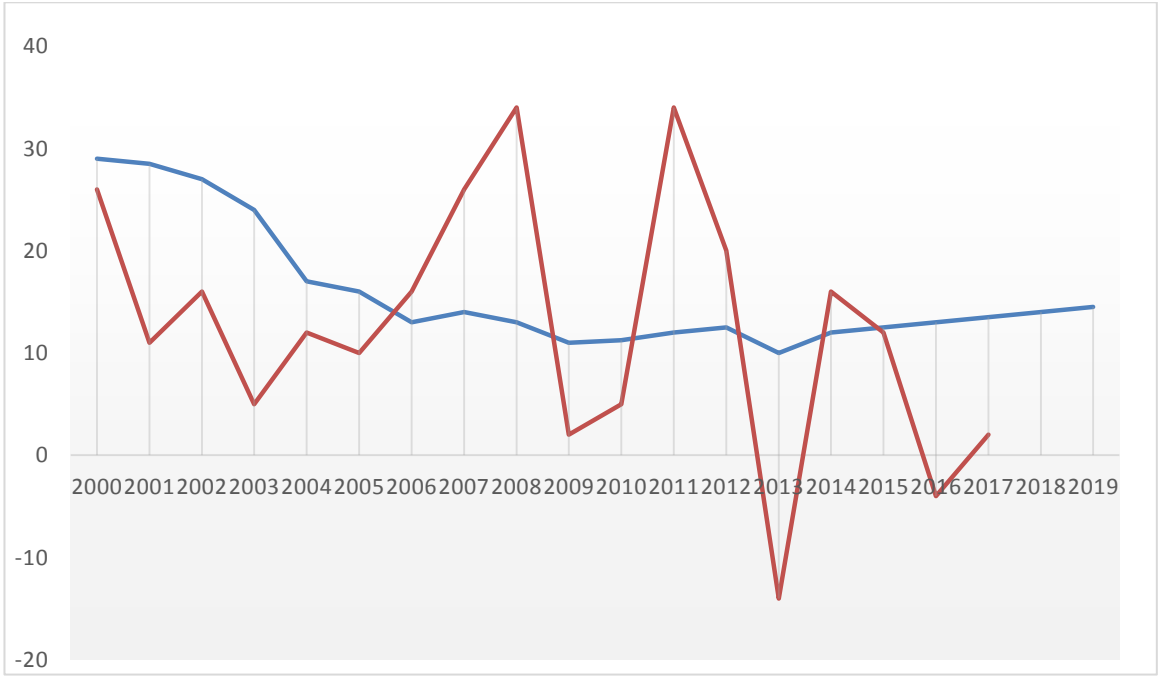

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1 و2.

من خلال الشكل السابق نلاحظ زيادة معتبرة في الانفاق الحكومي حيث سجلت سنة 2000 نسبة نمو قدرت ب22.51%.بقيمة 1178.1مليار دج وهدا راجع الى السياسة التي إنتهجتها الدولة خلال هده الفترة والتي تميزت حتى سنة 2004 بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الدي خصص أكبر نسبة من إجمالي نفقاته في قطاع الاشغال الكبرى تليها التنمية البشرية، حيث بلغت نسبة النمو السنوية اعلى قيمة لها سنة 2008 والتي قدرت بنسبة 34% وترجع هده الزيادة او التوسع في الانفاق الحكومي الى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، لكن في سنة 2014 نلاحظ نسبة نمو الانفاق الحكومي إنخفضت لنسبة 14- وهدا راجع الى

إنخفاض أسعار البترول كدلك سنة 2016 بسبب اتباع الدولة لسياسة تقشفية ليرتفع في النمو في السنوات الأخيرة لكن بنسة منخفضة.

في حين نلاحظ ان المنحى الخاص بتطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، يسجل إنحفاض واضح حيث سجلت سنة 2000 نسبة 28.89% ليصل سنة 2004 الى نسبة 17.7% ودلك من خلال برنامج الانفاق الحكومي التي طبقته الدولة الجزائرية خلال هده الفترة والمتمثل في برنامج دعم الإنعاش، وتبقى في الإنخفاض حتى سنة 2013 لتصل لنسبة 9.8% لترتفع بنسبة منخفظة سنة 2014 وهدا نتيجة سياسة برامج التنمية ويرجع السبب إلى الاتفاع الطفيف في السنوات الأخيرة الى تجميد الحكومة الجزائرية للتوظيف بسبب انهيار أسعار البترول وتراجع إيرادات الدولة والتي أدت الى تراجع الانفاق الحكومي .

الشكل رقم 6: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة

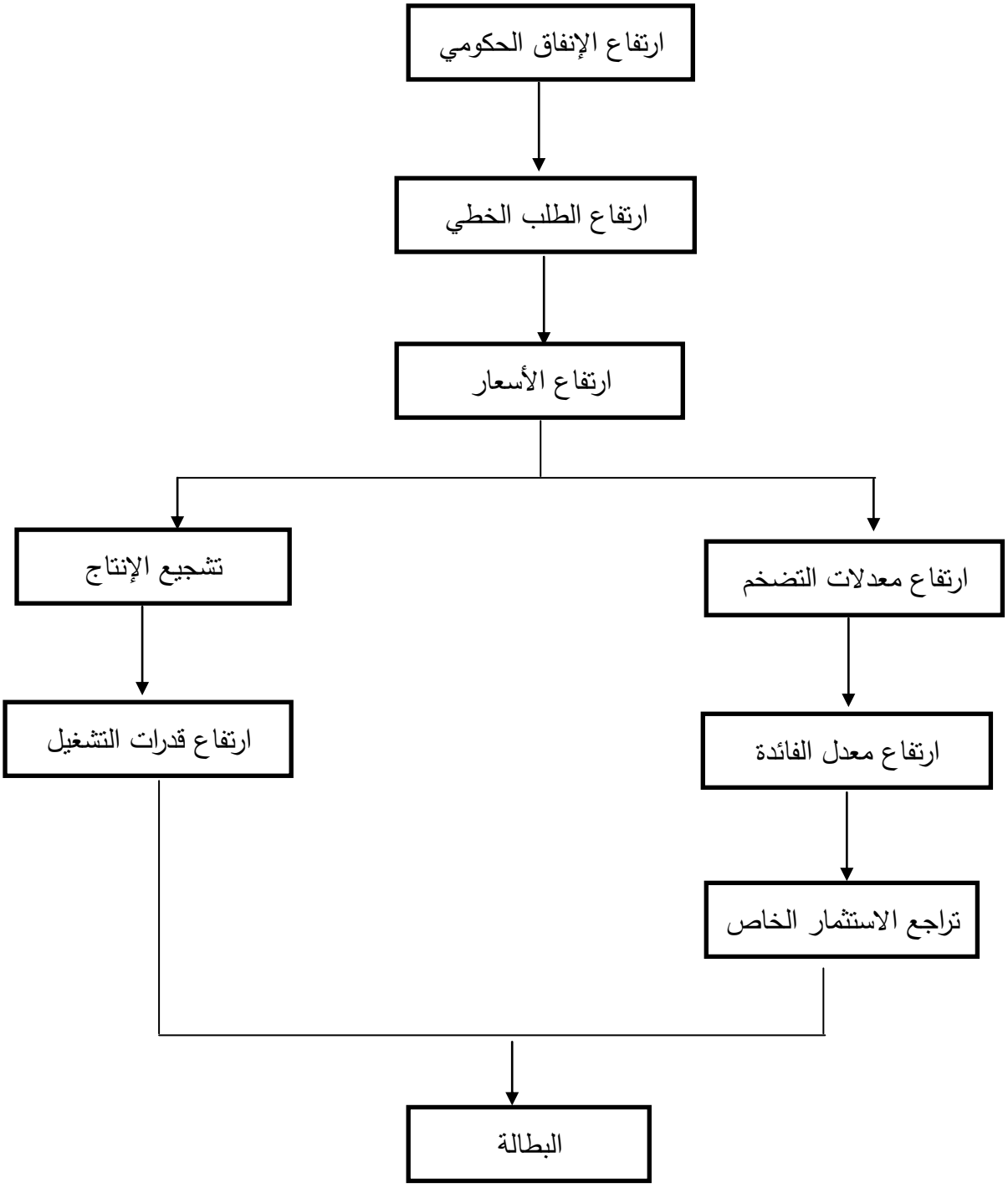

المصدر: مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

من الشكل السابق يتضح أن ارتفاع الانفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي، وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو

الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

المطلب الثاني: برامج الإنفاق الحكومي للقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الفرع الأول: مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل.

أولا: تعريف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004[1].

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي le programme de soutien relance économique

هو "برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 200، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.

ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف منها:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- مستوى نضج المشاريع.
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما منها الوطنية.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

ثانيا: مضمون مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

[1]- سعود وسيلة، **عرض عام البرامج الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الاتصال والقانون، العدد1، جوان 2018، ص 63.

لقد تم توزع البرنامج على مجموعة من القطاعات الرئيسية التي تضم عددا من القطاعات الفرعية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم3: مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

- يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج لما يفوق نسبة 40%، وثم قطاع التنمية المحلية والبشرية لما يقارب 39%، وثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 12.4% وأخيرا دعم الإصلاحات بـ 8.6%.

حيث أن تخصيص أكبر نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج في قطاع الأشغال الكبرى يدل على عزم الحكومة لتدارك العجز الحاصل في هذا القطاع وبالتالي إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل بينما في قطاع التنمية المحلية والبشرية فتدل نسبة المبالغ المخصصة لها على سعي الحكومة لتحقيق اهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي.

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث مند انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان2004 منها 96% مؤسسة خاصة وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة، من هذا البرنامج خلال الفترة 2001-2004 والمقدرة بـ 713150 منصب شغل وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع لكن ما يمكن ملاحظته هو أن تلك مناصب العمل معرضة لزوال لأنها مناصب غير منتجة وهي ناتجة على

الساسة الانفاقية التوسيعية المتخدة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي بقاؤها مرهون باستمرار الانفاق على تلك القطاعات السابقة الذكر[1].

جدول رقم4: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2004.

	2001	2002	2003	2004
معد البطالة %	27.30	25.30	23.7	17.7

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر، مجلة كلية الساسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد5، 2020، ص 42.

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 نلاحظ ان نسبة البطالة كانت سنة 2001 بـ 27.30% وبقيت ثابتة بنفس النسبة سنة 2002 بينما نلاحظ انخفاضها سنة 2003 إلى 23.7% لتصل إلى 17.7% سنة 2004 ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

ثالثا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي.

من أهم نتائج برنامج الانعاش الاقتصاد مايلي:

- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24% عن نهاية الفترة؛

- تخفيف معدل اقتصادي 3.8% في المتوسط خلال فترة البرنامج مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003% قدر بـ 6.8%.

- إنجاز العديد من المشاريع القطاعية كالسكانات والمدارس والمستشفيات إلى النزوع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق؛

- تقليص المديونة العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى911مليار دج سنة 2003؛

[1]- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ولقد خصص له مبلغ 40202.7 مليار دج أي ما يقارب 150 مليار دولار وزع هذا الغلاف المالي على مجموعة من القطاعات[1].

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[2]

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني او الأجنبي.

- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

- انتهاج ساسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محارة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

جدول رقم 5: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسب %
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشأة الأساسية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو يتبين لنا ان هذا البرنامج جاء في نفس منحنى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة حيث احتل قطاع تحسين معيشة السكان النسبة

[1]- ليندة كحل الراس، **سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2014، ص 141.

[2]- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد5، 2020، ص 44.

الأكبر من قيمة البرنامج تقدر بـ 45.5% موزعة على عدة قطاعات وهي السكن مشاريع التنمية المحلية، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

في حين احتل قطاع تطوير المنشأة الأساسية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت بـ 40.5% موزعة على قطاعات النقل والأشغال العمومية أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد خصصت له نسبة 8% موزعة على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الاستثمار، الصيد البحري.

وقد خصصت نسبة 4.8% من البرنامج من أجل تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وذلك من أجل تحسينها وعصرنتها.

ليأتي في الأخير برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال بنسبة 1.1% من مبلغ البرنامج وذلك بتزويد المناطق النائية بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

الجدول رقم 06: نسب التشغيل والبطالة خلال فترة برنامج دعم النمو 2005-2009

النسبة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط %	41.0	42.5	40.9	41.7	44.4
نسبة التشغيل %	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
نسبة المشتغلين %	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8

المصدر: تومي عبد الرحمان، مداخلة بعنوان أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر، يومي 11و12 نوفمبر،2014، ص 10.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة التشغيل في الفترة 2005-2009 في تزايد مستمر هدا ما أدى انخفاض نسبة البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو حيث بلغت سنة 2009 نسبة 10.2% لأن البطالة أولوية وطنية لذلك سعت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى توفير مناصب الشغل.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

خصص له غلاف ماليا لم لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج تمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء.

أولا: اهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي[1]:

- تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ملايين منصب شغل؛

- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛

- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم؛

- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛

- دعم الجماعات المحلية والامن والحماية المدنية؛

- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزويد بالمياه واستكمال المشاريع الجارية؛

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

- المواصلة في تحسين الخدمات العامة.

الجدول رقم 07: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

القطاعات	المبالغ مليار دج	%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق دكره، ص 47.

انطلاقا من الجدول نلاحظ إعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية وذلك نسبة 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج والتي قدرت المبلغ 10122 مليار دينار جزائري، موزعة على عدة قطاعات حيث شمل التربية الوطنية

[1]- هدي بن محمد، مرجع سبق دكره، ص 47.

والتعليم العالي، السكن والصحة والمياه التضامن والشؤون الدينية إضافة إلى الرياضة والمجاهدين والتجارة، ليليها قطاع المنشآت القاعدية الأساسية نسبة 31.5% وذلك ما يقدر بـ 6448 مليار دينار جزائري، والذي ضم الأشغال العمومية، الطرقات والموانئ، المطارات النقل والسكك الحديدية بالإضافة إلى المطارات وتهيئة الإقليم والمدن الجديدة في حين بلغت نسبة تحسين وتطوير الخدمات العمومية 8.16% تليها نسبة أقل قطاع التنمية بنسبة 7.7% لتصل إلى توفير مناصب الشغل والحد من البطالة والذي خصص له مبلغ 360 مليار دينار جزائري بنسبة 1.8% وفي الأخير قطاع البحث العلمي والتكنولوجي الجديدة للاتصال نسبة 1.2% إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لماله من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: البرنامج الخماسي 2015-2019.

أولا: تعريف البرنامج الخماسي (2015-2019).

يعد هذا البرنامج تكملة للبرنامج التنمية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمار العمومية المسجلة خلال الفترة (2015-2019) حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان برنامج الخماسي 2015-2019 وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015 مقابل مبلغ 894.2 مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.[1]

أهداف البرنامج الخماسي 2015-2019.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[2]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

[1] - هدى بن محمد ،ة مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] - المرجع نفسه، ص51.

– إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

وتستوحي الحكومة من خلال البرنامج الخماسي 2015–2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين؛

– ومن بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015–2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا تعلق الأمر بتحسين الطرق المعيشة لسكان وإنجاز برامج تنموية هامة وكدا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.

كما ستتناول الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015–2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية الشيء الذي أثر على سياسة التشغيل حيث تراجعت عروض العمل خاصة في قطاع الوظيف العمومي كما تم اللجوء إلى بعض السياسات التي ساهمت بدورها في تقليص فرص العمل منها التخلي عن نظام التقاعد المسبق او التقاعد النسبي وتجميد العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة وإعادة النظر في قيمة الدعم الموجه لبعض المواد الخاصة منها الطاقوية، هاته العوامل أثرت على سوق العمل وادت على عودة نسبة البطالة إلى الارتفاع وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول والذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني.

وبالتالي عجزت الحكومة الجزائرية على تحقيق اهداف المخطط الخماسي إلى تجميد جل المشاريع التنموية.

خلاصة الفصل

لقد تطورت النفقات الحكومية في الجزائر بشكل كبير خلال الألفية الجديدة وذلك راجع إلى انتهاج الدولة الجزائرية لسياسة انفاقية توسيعية وتجسدت هذه السياسة في مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، البرنامج الخماسي، حيث أن هذه البرامج حققت نتائج مرضية في فترات معنية على معدلات البطالة لكن تراجع ذلك لكون أن الجزائر كانت وما زالت ترتكز على السياسة المدعمة بقطاع المحروقات، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي بفقر للكفاءة الذي يصعب من فعالية برامج الانفاق الحكومي حيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهينة لتعليقات أسعار النفط.

الخاتمة

الخاتمة

مع تعاظم دور الدولة وتوسيع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إزدادت أهمية دراسة الإنفاق الحكومي ودوره في القضاء على البطالة، حيث أن البطالة من بين أهم التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية حيث قامت الدولة بوضع مجموعة من البرامج والآليات في مجال مكافحة البطالة والتقليص من معدلاتها.

من خلال دراسة تطورهما وكل الأجهزة والبرامج التي اتخذتها الدولة لمعالجة البطالة، وعلى ضوء الدراسة التي قمت بها تحت عنوان الإنفاق الحكومي كأداة للقضاء على البطالة في الجزائر يمكننا إثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالآتي:

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير معنى البطالة والإنفاق الحكومي.

نقول بأن هذه الفرضية صحيحة أين تبين أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم البطالة والإنفاق الحكومي وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول.

الفرضية الثانية: تمثلت إجراءات القضاء على البطالة في الجزائر في شكل برامج وإصلاحات اقتصادية.

نقول بأنه فيما يخص هده الفرضية خاطئة حيث انه لم تقتصر برامج القضاء على البطالة في الجزائر في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي برنامج التوطيد النمو والبرنامج الخماسي فقط بل شملت أيضا أجهزة تشغيلية لتخفيف من ظاهرة البطالة.

الفرضية الثالثة: مساهمة الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

نقول بأن هذه الفرضية صحيحة حيث لاحظنا إنخفاض في معدلات البطالة بداية من سنة 2000 حتى ولو كانت بمعدلات منخفضة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بالإنفاق الحكومي كاداة للقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- الاختلاف والجدل في تغيير ظاهرة البطالة والإنفاق الحكومي بين مختلف الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم؛

- تتمثل أهم الآليات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 2000-2019 في مجموعة الأجهزة؛

– مساهمة الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، وبإعتبار مجمل سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر مرتبطة بالنفقات العامة لكن تبقى هذه البرامج والأجهزة لا تقدم حلول جذرية لظاهرة البطالة؛

ثالثا: اقتراحات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها، وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة، سوف نتطرق إلى تقديم مجموعة من التوصيات، على النحو التالي:

– معالجة السبب الرئيسي لارتفاع معدلات البطالة من خلال إصلاح الأنظمة التعلمية وانظمة التدريب المهني؛

– إعادة النظر في سياسات وبرامج الإنفاق الحكومي للقضاء على البطالة وذلك من حيث حجم الأموال المخصصة وكذلك القطاعات المستهدفة؛

– الاعتماد على توسيع وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي والاعتماد على الزكاة لحل مشكلة البطالة؛

– اعتماد أدوات تمويلية جديدة في النفقات العامة لتجنب التقلبات في أسعار البترول؛

– منح مزايا للشباب البطال وتوجههم للاستثمار في ميادين قابلة لخلق مناصب عمل؛

– يجب التركيز على القطاعات الانتاجية كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة فيما يخص تقديم الدعم من طرف الدولة، كما لا يجب تقديم الدعم من دون مرافقة ومتابعة؛

رابعا: آفاق الدراسة.

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها وكذا التوصيات والاقتراحات التي تم طرحها، ظهر لنا العديد من الجوانب والإشكاليات المهمة لمواصلة البحث في دراستنا لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:

– دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر؛

– دراسة قياسية لظاهرة الإنفاق العام في الجزائر؛

– دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

_ أحمد سليمان خصاونة، إقتصاديات العمل والبطالة حالة الأردن (1973-2009)، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 01، سنة 2015.

– جميل أحمد محمود خضر وآخرون، **البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات "دراسة حالة المملكة العربية السعودية،"** جامعة الدول العربية 2013.

– خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية: "**أسس المالية العامة" الطبعة الثالثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

– رجب صبري عبد القادر وآخرون، **البطالة نظرة واقعية وحلول علمية**، جامعة القاهرة، كلية العلوم، 2009.

– زهرة بن يخلف وآخرون، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، 2010.

– سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليل محاصر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008.

– سعيد عبد العمدي، **إقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011.

– سوزي على ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي.

– عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريح المالي الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

– على زعدودو، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011.

– عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ "**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001.

– عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

– فليح خلف ، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

– لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي، ط1، الأردن، 2009.

– محمد طاقة، هدى الغزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة"** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

– محمد نداء الصوص، **الاقتصاد الكلي**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، 2007.

– محمود حسن الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط4، عمان، 2014.

– محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

الأطروحات والمذكرات:

الاطروحات:

– سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2019.

– سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017.

– طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

المذكرات:

– بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف الدراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**، مدكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

– بن نوار بومدين، **"النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 2008/1980**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.

– حامي كريمة، **العلاقة بين الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة، الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة علي محمد أو لحاج، البويرة، 2018.

– حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014.

– دموش وسيلة، **أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2010.

– سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010.

– لويزة العيفة، **العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر (1994-2010)** مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 19555، سكيكدة، 2013.

ليندة كحل الراس، **سياسة التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2014.

– مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015.

– منصور شريفة، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016.

المجلات:

– العمرية العجال، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، الجزائر، 2016.

– رمزي زكي، **الاقتصاد القياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.

– سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد13، 2017.

– سعود وسيلة، **عرض عام البرامج الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الاتصال والقانون، العدد1، جوان 2018.

– سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد الحادي عشر، باتنة، الجزائر، 2012.

– صائب محم مهدي، **البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد13، 2010.

– هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد5، 2020.

الملتقيات:

– خليلي احمد، هاشمي بريقل، **واقع البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

– ناصر مراد، **آليات التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أيام 25–26 جوان 2008.

_ أحمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)**، مداخلة.

القوانين:

_ المادة 24 من القانون 84–17 المؤرخ في 07–07–1984 المتعلق بالقوانين المالية.

_ المادة 35 من القانون 84–17 المؤرخ في 07–07–1984 المتعلق بالقوانين المالية.

المواقع:

– الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، **WWW. CNAC.DZ**

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

السنوات	معدل البطالة
2000	28.89
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10.6
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.7
2018	11.7
2019	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم 02: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دج)	نسبة نمو الإنفاق الحكومي	نسبة نفقات التجهيز	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير	نفقات التسيير
2000	1178.1	22.51	27.32	321.9	838.9	72.66
2001	1321	12.12	27.05	357.4	798.6	72.66
2002	1550.6	17.38	29.20	452.9	975.6	62.91
2003	1766.2	5.9	29.24	516.9	1138.1	64.43
2004	1891.8	11.92	33.72	638.0	1223.8	64.68
2005	2052	8.46	39.31	806.9	1245.1	60.67
2006	2453	19.54	41.38	1015.1	1437.9	58.61
2007	3108.5	26.72	46.15	1434.6	1673.9	53.84
2008	4175.7	34.82	47.25	1946.3	2217.7	53.10
2009	4246.3	1.32	45.83	1829.0	2300	54.16
2010	4466.9	5.19	40.94	1934.2	2659	59.52
2011	5853.6	31.4	33.04	2275.5	3879.2	66.27
2012	7058.1	20.57	32.23	1892.6	4782.6	67.76
2013	6092.1	-14.64	31.06	2501.4	4131.5	67.81
2014	6995.7	16.12	35.75	3039.3	4494.3	64.24
2015	7656.3	9.44	39.69	2792.2	4617.0	60.30
2016	7297.4	-3.56	38.26	2631.5	4583.8	62.81
2017	7389.3	1.3	35.61	4043.31	4757.8	64.38
2018	8628	-	46.86	-	<4584.46	53.13
2019	8557	1.3	-	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.